الإجابة عما انتقد على ابن الصلاح (ت 643هـ) في منهج تأليفه لكتابه "معرفة أنواع علم الحديث"

الباحث أشرف مرادي
أستاذ مادة التربية الإسلامية بالسلك الثانوي التأهيلي
الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة فاس – مكناس
المديرية الإقليمية لتاونات
المغرب

ملخص المقال:

يعتر كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" لأبي عمرو ابن الصلاح الشهرُزُوري (ت 643هـ) من كتب العلوم الإسلامية القلائل التي ما إن صنفها أصحابها حتـــى أصبحت إماما لأهل ذلك العلم، وقِبلة لطلاب ذلك الفن، وأصلا أصيلا يَرجعون إليه، وموردا لا يصـدرون إلا عنه، ولا يحومون إلا عليه؛ فهو أهم تصـنيف جامع لشـتات مقاصـد علم الحديث؛ فقد فتق غوامضـه، وشـرح علله، ورسم حدوده، ووضع قيوده، فكان وحده أمة .

ولهذا عكف الناس عليه، ونســـجوا على منواله، فلم يتـرك بعده لمبدع شيئا، والمُوَفَّق من استنبط منه، وبنـى عليه. وما ذلك إلا للمنهجية الفريدة التـي أقام عليـــها ابن الصلاح كتابه، تلك المنهجية التـــي استمدها ولا شك من واقع الممارسة التدريسية؛ فقد اشتغل بالتدريس قبل أن يصنف الكتاب حوالي خمسة عشر عاما، ثم اشتغل بتدريس الكتاب لأزيد من عقد من الزمن.

غير أن جماعة من العلماء انتقدوا عليه منهجه في تأليف الكتاب. وهذا المقال إسهام في الإجابة عن تلك الانتقادات ودفعها.

مقدمة

حمدُ الله خيرُ ما يُجْتَلَبُ عند اشْـتراع الكلام، وهو تقدمةُ التّقدمةِ ومِسْـكُ الختام. وزكاؤه ونماؤه ووفاؤه: التصـليةُ الممتنة الصّـلات على نبي الرحمة المهداة، صلاةً تتصل ولا تنفصل، وتُقيمُ ولا تريم.

وبعد؛

فقد شـغل كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" لأبي عمرو ابن الصـلاح (ت 643ه)[1] العلماء منذ أن أملاه مؤلفه إلى يوم الناس هذا، ونال من عنايتهم ما لم يـــنله كتاب في مصطلح الحديث قبله ولا بعده، وكلهم بفضله وسابقته معتـــرف، ومن بحر علمه مغترف.

وقد انتقدت عليه طائفة من العلماء مواضع في كتابه، يرجع بعضها إلى منهج التأليف، وبعضها الآخر إلى المادة العلمية نفسها.

غير أنّ ما يـهمنا في هذا المقال هو الاعتـراضات المرتبطة بمنهج التأليف. وقد نظرتُ في كتب الشروح والنكت التـي أُلفت على كتاب ابن الصـلاح فوجدت أنَّ أول من أشـار – بحسب ما أسـفر عنه نجيث البحث – إلى هذه الانتقادات، إشـارة لطيفة، هو بدر الدين ابن جماعة (ت 733ه) في كتابه "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، حيث قال مبينا سبب تأليفه لكتابه: (واقتفى آثارهم الشيخ [...] ابن الصلاح بكتابه [...] ومنذ تكرر سماعي له [...] لم أزل حريصا على [...] تـــرتيبه على ما هو أسهل عندي وأولى، وأخلى من الاعتراض عليه)[2].

ثم تتابعت بعد ذلك إشارة كل المنكتيـن والشراح لتلك الاعتـراضات المنهجية، بدءا بابن كثيـر (ت 774ه) في مختصره لكتاب ابن الصـلاح، الذي أشـار فيه إلى أن بسط ابن الصـلاح أنواع كتابه إلى خمسـة وستيـــن نوعا فيه نظر؛ إذ يمكن دمج بعضها في بعض. كما أنه فرق بين متماثلات منها بعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه[3].

مرورا بالزركشي (ت 794ه) في نكته الذي فصل في تلك الاعتراضات، وأرجعها إلى ثلاثة أنواع:

- الأول: أن ابن الصلاح لم يرتب أنواع كتابه على نسق واحد في المناسبة؛
- الثاني: أن بين أنواع الكتاب تداخلا؛ لرجوع بعضها إلى بعض؛
- الثالث: أنه أهمل أنواعا أخرى من علم الحديث[4].

وصولا إلى ابن حجر (ت 852ه) في نكته، والذي لم يزد على أن نقل نفس اعتراضات الزركشي بحروفها[5].

أمّا السيوطي (ت 911ه) فإنه عالة على ابن حجر ينقل كلامه حذو القدة بالقدة[6].

وقد تناولت الإجابة عن هذه الاعتراضات في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة:

- فأما المبحث الأول فتحدث فيه عن القيمة العلمية (= الإبستمولوجية) لكتاب ابن الصلاح.
- وأما المبحث الثاني ففيه الجواب عن الاعتراض الأول، وهو قولهم: إن ابن الصلاح لم يرتب موضوعات كتابه.

– وأما المبحث الثالث ففيه الجواب عن الاعتراض الثاني، وهو قولهم: إن ابن الصلاح أهمل أنواعا مستعملة عند أهل الحديث.

– وأما المبحث الرابع ففيه الجواب عن الاعتراض الثالث، وهو قولهم: إن ابن الصلاح ذكر أحكام أنواع ضمن نوع واحد مع إمكان إفرادها بالذكر.

وأما الخاتمة فضمنتها أهم الخلاصات والنتائج.

المبحث الأول: القيمة العلمية (= الإبستمولوجية) لكتاب ابن الصلاح.

لم تكن القيمة العلمية لكتاب ابن الصلاح بالأمر الخافي أو الغامض الذي يحتاج إلى بيان؛ فهو «من أهم الكتب في علم الحديث، إن لم يكن أهمها على الإطلاق؛ لأنه جاء تتويجا لكل الجهود التي سبقته»[7]، بل يحق لي أن أقول جازما: إن كتابه هو المحور الرئيس الذي دارت في فلكه تصانيف كل من أتى بعده، وأنه واسطةُ عِقدِها، ومصدر ما تفرع عنها؛ فاستحق بذلك مرتبة الصدارة.

وقد رُزق كتاب ابن الصلاح القَبول لدى طلبة العلم على مر الأعصار، حتى صار عمدة من يروم طلب علم الحديث؛ فلا يتوصّل إليه إلاَّ من طريقه؛ فهو الشارح لما أُجمل من فصوله، والفاتح لما أغلق من مشكلاته، والخاتم لما سبق من أصوله[8].

«وتزداد قيمة هذا التصنيف، إذا لا حظنا الزمن الذي صُنف فيه. فقد ذَكر مصنفه، أنه وصل الحال في زمنه إلى أنَّ السائل عن مسألة من مسائل هذا العلم، لا يجد من يجيبه عن مسألته[9] [...] في تلك الحقبة من الزمن ينبثق مثل هذا المصنَّف، الذي باح بأسرار هذا الفن، كما قال عنه مؤلفه، وكشف عن مكنوناته الدفينة في كتب الأقدمين. فتصنيف هذا الكتاب في تلك الفترة، يُعتبر تجديدا في تاريخ هذا الفن، ونقطة تحول، وصعود بعد ذلك الهبوط»[10].

ولعلَّ نقل جملة من أقوال العلماء في الكتاب مما يُجلّي الأمر أكثر، ويجعلنا أمام صورة واضحة عن أهمية هذا التصنيف:

1– فقد قال النووي (ت 676ه): (هو كتاب كثير الفوائد، عظيم العوائد، قد نبه المصنِّف رحمه الله في مواضع من الكتاب وغيره، على عِظم شأنه، وزيادة حسنه وبيانه، وكفى بالمشاهدة دليلا قاطعا، وبرهانا صادعا)[11].

2– وقال أبو عبد الله شهاب الدين الخُوَيّي (ت 693ه) في منظومته:

وخير ما صُنف فيها واشتهر ****** كتاب شيخنا الإمام المعتبر

وهو الذي بابن الصلاح يُعرف ****** فليس فيها مثله مُصَنَّف[12]

3– وقال ابن رُشَيْد السبتي (ت 721ه): (الذي وقفت عليه وتحصل عندي من تصانيف هذا الإمام الأوحد أبي عمرو ابن الصلاح رحمه الله كتابه البارع في معرفة أنواع علم الحديث وإنه لكَمَا كتبتُ عليه متمثلا:

لكل أناس جوهر متنافس ****** وأنت طراز الآنسات الملائح)[13].

4– وقال بدر الدين ابن جماعة (ت 733ه): (واقتفى آثارهم الشيخ الإمام الحافظ تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح بكتابه الذي أوعى فيه الفوائد وجمع، وأتقن في حسن تأليفه ما صنع)[14].

5- وقال ابن كثير (ت 774ه): (ولما كان الكتاب الذي اعتنى بتهذيبه الشيخ الإمام العلاَّمة أبو عمرو ابن الصلاح - تغمَّده الله برحمته - من مشاهير المصنفات في ذلك بين الطلبة لهذا الشأن، وربَّما عُنِي بحفظه بعض المهرة من الشُبان، سلكتُ وراءه، واحتذيت حذاءه)[15].

6- وقال بدر الدين الزركشي (ت 794ه): (وجاء بعدهم الإمام أبو عمرو ابن الصلاح فجمع مفرّقهم، وحقّق طرقهم، وأجلب بكتابه بدائع العجب، وأتى بالنكت والنخب، حتى استوجب أن يكتب بذوب الذهب، والناس كالمجمعين على أنه لا يمكن وضع مثله، وقصارى أمرهم اختصاره من أصله)[16].

7- وقال برهان الدين الأبْنَاسِي (ت 802ه): (وأحسن تصنيف فيه وأبدع، وأكثر فائدة وأنفع: "علوم الحديث" للشيخ العلاّمة الحافظ تقي الدين أبي عمرو ابن الصلاح؛ فإنه فتح مغلق كنوزه، وحل مشكل رموزه [...] وقد ولع به العلماء من زمانه إلى هذا الزمان)[17].

8- وقال سراج الدين ابن المُلَقِّن (ت 804ه): (ومن أجمعها: كتاب العلامة الحافظ تقي الدين أبي عمرو ابن الصلاح - سقى الله ثراه وجعل الجنة مأواه - فإنه جامع لعيونها ومستوعب لفنونها)[18].

9- وقال زين الدين العراقي (ت 806ه): (إن أحسن ما صَنف أهل الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، جمع فيه غُرر الفوائد فأوعى، ودعا له زُمر الشوارد فأجابت طوعا)[19].

10- وقال ابن حجر العسقلاني (ت 852ه): (إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح [...] فجمع [...] كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء [...] واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره، فلا يُحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك عليه ومقتصر، ومعارض له ومنتصر)[20].

من خلال هذه النقول نستنتج أن المؤلفين في علم الحديث تكاد كلمتهم تجمع على أنَّ كتاب ابن الصلاح أهم ما أُلف في التقعيد لعلم الحديث؛ فقد جاء إحياءً لتراث السلف في تلك العلوم، وتجديدا لحيويتها ونضارتها، فكان بذلك جامعا لما سبقه، ورائدا لما أُلف بعده، فلا غرو أن يُعول عليه العلماء منذ أن رأى النور إلى يوم الناس هذا، ويعدوه أحسن ما صَنَّفَ أهل الحديث في معرفة الاصطلاح؛ فهو يمثل أعلى نقطة في الخط البياني في التأليف في مصطلح الحديث، وأنَّ هذا الخط بعده لم يواصل ارتفاعه، وإنَّما أخذ يتأرجح انخفاضا وارتفاعا دون أن يبلغ مرتبة هذا الكتاب؛ فكل ما كُتب بعده لا يعدو أن يكون نظما له[21]، أو اختصارا[22]، أو شرحا وتنكيتا[23]، أو انتصارا، أو استدراكا، أو تعليقا، أو معارضة، وإن كان بعضها مُبتكَرا في ترتيبه وتبويبه[24].

هذا، وإنَّ القيمة العلمية الحقيقية لكتاب ابن الصلاح - من وجهة نظري - تتجلى في تلك الطفرة التي أحدثها الكتاب في منهج التأليف في علم مصطلح الحديث؛ بالانتقال به من منهج قائم على الرواية المسندة[25]، ومرتب على الأبواب، إلى منهج مدرسي[26] قائم على تحرير المسائل بدقة، وإحكام المصطلحات وتهذيبها: شكلا[27]، ومفهوما[28]، وتعريفا، وميدانا[29]، بما يضمن تقديم الصورة الكاملة للمفهوم العلمي: قاعدة، ومنهجا؛ فبعد وضع ابن الصلاح كتابه أصبح هو مدار هذه المصطلحات[30].

فقد أكب ابن الصلاح على التراث الكبير الذي خلفه علماء الحديث قبله يفحصه ويزنه، منتقلا به من التحقيق والفهم إلى الاستنباط والنقد والتركيب وبناء النظريات والتجديد في العلم.

كما أنّ القيمة العلمية لكتاب ابن الصلاح غير مقصورة على علم الحديث، وإنّما تتجاوزها لتشمل كل العلوم النقلية والتاريخية؛ ذلك أنه بما انتهى إليه من أصول وقواعد تدوين السنة النبوية، ونفي الدخيل عنها، يكون قد أرسى أصول المنهج النقلي، أو التاريخي، أو الوثائقي، الذي يُعَوِّل عليه الباحثون المعاصرون في توثيق النصوص، لكي يطمئنوا إلى سلامتها من التزييف، والتصحيف، والتحريف، والخطأ، والوهم، حتى يمكنهم التعويل عليها في البحث والدراسة والاستنباط[31].

والحديث عن هذا الجانب في كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" مع المقارنة بين ما ورد فيه وما جاءت به كتب المنهج النقلي المعاصر يحتاج إلى دراسة واسعة لا يسمح بها مجال هذا المقال[32].

المبحث الثاني: الجواب عن الاعتراض الأول: عدم ترتيب ابن الصلاح لموضوعات الكتاب.

ذكر الزركشي، وتبعه في ذلك كل من: ابن حجر، والسيوطي، وكثير من المعاصرين[33]؛ أنّ ابن الصلاح لم يرتّب أنواع كتابه على الوضع المناسب، وعلل ابن حجر ذلك بأنه جمع متفرقات الفن من كُتُب مطولة، ورأى أن إلقاءه إلى طالبيه أهم من حسن ترتيبه؛ فقد كان إذا حرر نوعا، واستوفى التعريف به، وأورد ما يتعلق به، أملاه على طلبته، ثم ينتقل إلى تحرير نوع آخر[34].

بل ذهب أحد الباحثين المعاصرين إلى أنَّ ابن الصلاح أملى كتابه «على طلبته شيئا فشيئا من غير سبق روية وتفكير، وتعمل وتأمل في الترتيب والتنسيق»[35].

وكأنهم بذلك يقولون: إنّ ابن الصلاح كان يملي كتابه وفق ما سنح له من أفكار، دون أن تكون لديه خطة منهجية واضحة يسير وفقها.

وفسر السيوطي كلام ابن حجر بأن ابن الصلاح لم يرتب كتابه «على الوضع المناسب؛ بأن يذكر ما يتعلق بالمتن وحده، وما يتعلق بالسند وحده، وما يشتركان معا، وما يختص بكيفية التحمل والأداء وحده، وما يختص بصفات الرواة وحده»[36].

وكلامهم هذا غير دقيق؛ لأن بين أنواع كتاب ابن الصلاح تناسبا من حيث الذكر؛ إذ يمكننا جمعها في خمسة أقطاب، وهي:

1- القطب الأول: وفيه أنواع تناولت ما يندرج تحت المصطلحات الحديثية، وبلغت الأنواع التي درسها ابن الصلاح فيه ثنتين وعشرين نوعا، تبدأ بالنوع الأول في الترتيب العام للكتاب، وتنتهي بالنوع الثاني والعشرين.

بدأها بمعرفة الصحيح من الحديث، وذكر في مستهل كلامه «أنّ الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح، وحسن، وضعيف»[37]، ثم ساق تعريف الحديث الصحيح، وأشار إلى ما هو متفق عليه ومختلف فيه منه، وعرض لأول من صنف الصحيح من الحديث، كما عرض لمسائل عدة تدور حول الكتب التي يعوَّل عليها لمعرفة الحديث الصحيح.

ثم ذكر بعد ذلك في النوع الثاني الحديث الحسن، واختلاف الناس في تعريفه، ثم ذكر ما اتضح له من ذلك، كما عرض لمسائل تدور حول مظان الحديث الحسن، والفروق بينها.

ثم تحدث بعد هذا عن الحديث الضعيف، والمسند، والمتصل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، والمرسل، والمنقطع، والمعضل، والتدليس وأنواعه، والشاذ، والمنكر، والاعتبار، والمتابعات، والشواهد، وزيادة الثقة وحكمها، والأفراد، والمعلل، والمضطرب، والمدرج، والموضوع، والمقلوب.

2- القطب الثاني: أنواع خاصة بنقد الرواة، وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل، ذكر فيه ابن الصلاح نوعا واحدا من أنواع علم الحديث – وهو الثالث والعشرون حسب ترتيب الكتاب – وهو معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد، فحكى في صدر كلامه إجماع أئمة الحديث على شروط من يُحتج بروايته، ثم أخذ يوضح تلك الشروط في عبارات جامعة، فذكر خمس عشرة مسألة، وهي: طرق إثبات عدالة الراوي، ومعرفة ضبطه، وقواعد الجرح والتعديل وألفاظه، وأقسام رواية المجهول، ورواية المبتدع، والتائب من الكذب في حديث الناس، وأخذ الأجرة على التحديث، ورواية من عُرف بالتساهل في سماع الحديث وإسماعه. وعقب على كل ما ذكره بقوله: (أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم؛ لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم، وكان عليه مَنْ تقدَّم. ووجه ذلك ما قدمناه في أول كتابنا هذا من كون المقصود آل آخرا إلى المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليُعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، وليُكتف في أهلية الشيخ بكونه: مسلما، بالغا، عاقلا، غير متظاهر بالفسقِ والسُّخْف. وفي ضبطه: بوجود سماعه مُثْبَتًا بِخَطّ غَير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه)[38].

3- القطب الثالث: ذكر فيه ابن الصلاح أنواعا خاصة بالرواية وآدابها، وكيفية ضبطها، وقد بلغت خمسة أنواع، تبدأ بالنوع الرابع والعشرين في ترتيب كتابه، وتنتهي بالثامن والعشرين. وهذه الأنواع تستغرق ثلث الكتاب تقريبا. وقد فصل المؤلف في كل نوع تفصيلا دقيقا ووافيا، يدل على مدى استيعابه لأنواع العلم.

وأوَّل هذه الأنواع – الرابع والعشرون في ترتيب الكتاب – معرفة كيفية سماع الحديث، وصفة ضبطه، وفصّل القول في طرق نقل الحديث وتحمله، وبين أنَّ مجامعها ثمانية أقسام[39]، بعد أن مهَّدَ لذلك بثلاثة أمور، وهي: صحة التحمل قبل وجود الأهلية، وأومأ إلى السن الذي يُستحسن كَتْبُ الحديث فيه، وكذلك السن الذي يصح فيه السماع.

وتناول في النوع الثاني من هذا القطب – وهو الخامس والعشرون في ترتيب الكتاب – كتابة الحديث، وكيفية ضبط الكتاب وتقييده، وقد استهل كلامه بذكر اختلاف الصدر الأول في كتابة الحديث؛ خوفا من اختلاط ذلك بصحف القرآن العظيم، أو أن يُشتغل عنه بسواه، أو يضاهى به غيره في الكتابة، «ثم إنّه زال ذلك الخلاف، وأجمع المسلمون على تسويغ ذلك وإباحته، ولولا تدوينه في الكتب لدرس في الأعصار الآخرة»[40].

ثم تحدث عما يجب على كَتَبَةِ الحديث من «صرف الهمة إلى ضبط ما يكتبونه أو يحصّلونه بخط الغير من مروياتهم على الوجه الذي رووه شكلا ونقطا يُؤْمَنُ معهما الالتباس»[41]، ثم أورد جملة من المبادئ[42] التي تتعلق بالتدوين والكتابة من حيث الضبط، والشكل، ونوع الخط، وتخريج الساقط، والعناية بالتصحيح، والتضبيب، والتمريض، ونحو ذلك مما يتصل بالأمانة العلمية، والدقة في التدوين، وضبط النصوص[43].

وفي النوع الثالث من هذا القطب – وهو السادس والعشرون في ترتيب الكتاب – درس ابن الصلاح صفة رواية الحديث وشرط أدائه وما يتعلق بذلك؛ فنبه إلى أنّه «قد سبق بيان كثير منه في ضمن النوعين قبله»[44]. ثم بين أنَّ هناك من تشدد في الرواية فأفرط، وهناك من تساهل فيها ففرط، وساق الأمثلة لذلك من رواة الحديث، وعقب على ذلك بقوله: (والصواب ما عليه الجمهور؛ وهو التوسط بين الإفراط والتفريط، فإذا قام الراوي في الأخذ والتحمل بالشرط الذي تقدم شرحه، وقابل كتابه، وضبطَ سماعه على الوجه الذي سبق ذِكره، جازت له الرواية منه. وإن أعاره وغاب عنه، إذا كان الغالب من أمره سلامته من التغيير والتبديل، لا سيما إذا كان ممن لا يخفى عليه في الغالب – لو غُير شيء منه وبُدل – تغييره وتبديله؛ وذلك لأن الاعتماد في باب الرواية على غالب الظن، فإذا حصل أجزأ، ولم يُشترط مزيد عليه)[45].

ثم ساق بعد هذا التعقيب مجموعة من التفريعات، بلغت واحدا وعشريـــن تفريعا، عرضت بوجه عام لكل ما يجب أن يتحلى به راوي الحديث من الوعي، والفهم، والدقة، والأمانة، والنقل دون حذف أو إضافة، ومتـــى يجوز له أن يُصلح ما يحتاج إلى إصلاح ومتى لا يجوز له ذلك، وهل يصح له أن يقدم بعض ألفاظ الحديث على بعض، أو يقدم المتـن ويؤخر السند، أو العكس؟ وحُكم رواية الحديث بالمعنى، ونحو ذلك مما يتعلق بالرواية السليمة المبرأة من العثرات والهفوات.

أمَّا النوع الرابع في هذا القطب – السابع والعشرون في تـــرتيب الكتاب – فقد أفرده ابن الصلاح لمعرفة آداب المحدث، فنبه إلى أنه «قد مضى طرف منها اقتضته الأنواع التي قبله»[46]. ثم بين فضْل علم الحديث وشرفه، وأنه «يناسب مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم، ويـــنافِرُ مساوئ الأخلاق ومشايـــن الشيم، وهو من علوم الآخرة لا من علوم الدنيا. فمن أراد التصدي لإسماع الحديث أو لإفادة شـــيء من علومه فليقدم تصـــحيحَ النية وإخلاصَها، وليطهر قلبه من الأغراض الدنيوية وأدناسِها، وليحذر بلية حب الرياسة ورُعُوناتِها»[47].

وعرض بعد هذا لسـن المحدث الذي إذا بلغه استُحب له التصـدي لإسماع الحديث والانتصـاب لروايته، وكذلك السـن الذي إذا بلغه انبغى له الإمساك عن التحديث. ثم انتقل إلى إجمال القول في بعض آداب المحدث، ومنـها: أنه لا يـنبغي له أن يحدث بحضرة من هو أولى منه بذلك، وألا يمتنع من تحديث أحد لكونه غيـــر صـــحيح النية فيه، وأن يعطي لمجلس الحديث حقه من الطهارة، والوقار، والأناة، والإقبال على الجميع، وأن يفتتح مجلســه ويختتمه بذكر ودعاء يليق بالحال. وأنه يســتحب للمحدث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث؛ فإنه من أعلى مراتب الراويـــن، ويستحب افتتاح هذا المجلس بقراءة قارئ لشـــيء من القرآن، وأن يكون الإملاء على نحو يسمعه الجميع، ويَحسُن بالمحدث الثناء على شيخه في حال الرواية عنه بما هو أهله.

وإذا نجِز الإملاء فلا غنـــــى عن مقـابلتـه، وإتقـانـه، وإصـــلاح مـا فســـد منـه بزيغ القـلم وطغيـانـه. وأنـهى حديثه في هذا كله بقوله: (هذه عيون من آداب المحدث اجتزأنا بـها، معرضين عن التطويل بما ليس من مهماتـها، أو هو ظاهر ليس من مشتبهاتها)[48].

أما النوع الخامس من هذا القطب – وهو الثامن والعشـرون في تـــرتيب الكتاب – فخصـه ابن الصـلاح لمعرفة آداب طالب الحديث، فنبه إلى أنه «قد اندرج طرف منه في ضمن ما تقدم»[49].

وأهم تلك الآداب التي ذكرها:

- أن يحقق الطالب الإخلاص، وأن يحذر من اتخاذ الحديث وسيلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية؛
- أن يسأل الله تعالى التيسير، والتأييد، والتوفيق، والتسديد؛
- أن يأخذ نفسه بالأخلاق الزكية، والآداب الرضية؛
- أن يبدأ بسماع الحديث على شيوخ بلده أولا؛
- ألا يحمله الحرص على التساهل في السماع والتحمل؛
- أن يستعمل ما يسمعه من الأحاديث؛

– أن يُجل الحديث والعلم بتعظيم شيخه ومن يسمع منه؛

– ألا يمنعه الحياء أو الكبر عن كثير من الطلب؛

– ألا يأنف من أن يكتب عمن دونه ما يستفيده منه؛

– ألا يضيع وقته في الاستكثار من الشيوخ لمجرد اسم الكثرة وصيتها؛

– ألا يقتصر على سماع الحديث وكَتْبه دون معرفته وفهمه؛

– «توجيه الطلبة إلى الرجوع إلى المكتبة الحديثية والاستفادة منها، وعدم الاقتصار على الكتاب الدراسي فقط»[50]؛ فقد تكرر ذكر ابن الصلاح للعديد من الكتب الحديثية مرشدا الطالب لضرورة العناية بها وعدم الغفلة عنها، ومن ذلك قوله مثلا: (وليقدم العناية بالصحيحين، ثم بسنن أبي داود، وسنن النسائي، وكتاب الترمذي، ضبطا لمشكلها، وفهما لخفي معانيها، ولا يُخدعن عن كتاب السنن الكبير للبيهقي، فإنا لا نعلم مثله في بابه)[51].

والوصية بالعناية بهذه الكتب لا يعني ترك ما سواها مما تمس حاجة صاحب الحديث إليه من كتب المسانيد، والعلل، ومعرفة الرجال.

ثم يطلب ابن الصلاح من طالب الحديث بالإضافة إلى ما تقدم، أن يكون الاتقان من شأنه، وأن يتخذ مذاكرة الحديث وسيلة لحفظه، وأن يشتغل بالتخريج والتأليف والتصنيف إذا استعد لذلك وتأهل له.

ثم تطرق إلى مناهج العلماء في تصنيف الأحاديث وجمعها. وختم كلامه بالتأكيد مرة أخرى على القيمة العلمية لكتابه، وأنه «مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدثُ بالجهل بها نقصا فاحشا، فهو إن شاء الله جدير بأن تقدم العناية به»[52]. أي إن الطالب لعلم الحديث لا يمكنه أن يستوعب خصائصه بمنأى عن الدراسة المصطلحية؛ فلا سبيل «إلى استيعاب أي علم دون فهم المصطلحات، ولا سبيل إلى تحليل، وتعليل ظواهر أي علم دون فقه المصطلحات، ولا سبيل إلى تجديد أي علم دون تجديد المصطلحات، أو مفاهيم المصطلحات»[53]، فالمصطلح هو العلم.

4– القطب الرابع: ذكر فيه ابن الصلاح الأنواع التي عرضت للإسناد، وتقسيم الأخبار وفقا له، وإلى معمول بها، وغير معمول بها. وقد بلغت عشرة أنواع، تبدأ بالنوع التاسع والعشرين، وتنتهي بالنوع الثامن والثلاثين.

ويمكن تقسيم هذا القطب بدوره إلى قسمين؛

الأول: تناول الإسناد، وصَنَّف الأحاديث وفقا له، وقد بلغت أنواعه سبعة، وهي حسب ترتيب الكتاب: النوع التاسع والعشرون، والثلاثون، والحادي والثلاثون، والثالث والثلاثون، والخامس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والثامن والثلاثون.

وأفرد ابن الصلاح النوع الأول من هذا القسم – وهو التاسع والعشرون في ترتيب كتابه – لمعرفة الإسناد العالي والنازل، فبين أنّ «أصل الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة، وسنة بالغة من السنن المؤكدة»[54]، فلولاه لقال من شاء ما شاء.

ولأنّ الإسناد من الدين كان طلب العلو فيه سنة، ومن أجل ذلك استُحبت الرحلة من أجله، وجاءت الآثار في هذا كثيرة عن السلف الصالح من العلماء.

وقسم العلو المطلوب في رواية الحديث إلى خمسة أقسام، ولأنّ النـــزول ضد العلو؛ فما من قسم من أقسام العلو الخمسة إلا وله ضد من أقسام النزول. وهو مفضول مرغوب عنه، ومن رأى غير ذلك فمذهبه ضعيف الحجة.

وتحدثت الأنواع الستة بعد هذا النوع – الخاص بالإسناد العالي والنازل – عن معرفة المشهور من الحديث، والغريب، والعزيز، والمسلسل، والمصحف من أسانيد الأحاديث ومتونها، والمزيد في متصل الأسانيد، والمراسيل الخفي إرسالها.

وابن الصلاح في هذه الأنواع يقدم التعاريف، والأقسام، والفروق، والأمثلة، دون تكرار أو إخلال.

الثاني: وهي الأنواع التي وردت مفرقة بين تلك الأنواع السبعة السابقة، وهي النوع الثاني والثلاثون، والرابع والثلاثون، والسادس والثلاثون، والتي تدخل في باب تقسيم الأخبار إلى معمول به، وغير معمول به؛ وذلك لأنَّ النوع الثاني والثلاثين يدرس غريب الحديث، أي ما «وقع في متون الأحاديث من الألفاظ البعيدة من الفهم لقلة استعمالها»[55].

ويعرض النوع الرابع والثلاثون لناسخ الحديث ومنسوخه، وهو فن مهم مُسْتَصْعَب كما قال ابن الصلاح، فذكر فيه حد النسخ، وأشار إلى أنه حد سالم من الاعتراضات، ثم ساق أقسام الحديث المنسوخ.

ويعرض النوع السادس والثلاثون لمختَلِف الحديث، وهو أن يوجد حديثان متضادان في المعنى في الظاهر، فيُجمع بينهما أو يرجح أحدهما.

فهذه الأنواع التي وردت مفرقة بين الأنواع السبعة الخاصة بالإسناد جاءت في غير موضعها، وكان الأولى – من وجهة نظري – أن يذكرها ابن الصلاح متتابعة ويضم إليها نوعا رابعا لم يتحدث عنه، وهو فقه الحديث.

5- القطب الخامس: أورد فيه ابن الصلاح الأنواع التي تكلمت عن تاريخ الرواة، من ذِكْرٍ لطبقاتهم، ومواطنهم، وما يتبع ذلك من الكنى والألقاب، والتشابه في الأسماء، وما إلى ذلك. وعقد له سبعة وعشرين نوعا، تبدأ بالنوع التاسع والثلاثين في الترتيب العام للكتاب، وتنتهي بالنوع الخامس والستين.

وأول نوع في هذا القطب – وهو التاسع والثلاثون في ترتيب الكتاب – معرفة الصحابة رضي الله عنهم؛ فبين أنَّ معرفتهم علم كبير قد أَلَّفَ الناس فيه كتبا كثيرة، من أجلها كتاب "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لأبي عمر يوسف بن عبد البر (ت 463ه)، ثم أشار إلى أنه سيورد نكتا نافعة، كان ينبغي لمصنفي كتب الصحابة أن يتوجوها بها مقدمين لها في فواتحها.

وقد بلغت هذه النكت سبعا، عرض فيها: لتعريف الصحابي لدى المحدثين، وما خُصَّ به الصحابة من عدم السؤال عن عدالة أحد منهم، وأكثرهم حديثا وفتيا، وطبقاتهم، وأفضلهم على الإطلاق، وأولهم إسلاما، وآخرهم موتا.

وتلا حديثه عن الصحابة حديث عن التابعين في نوع خاص بهم، افتتحه بذكر الفائدة من معرفة الصحابة والتابعين، وأن ذلك أصل أصيل يُرجع إليه في معرفة المرسل والمسند، ثم ذكر تعريف التابعي، وتناول بعد ذلك الحديث عن طبقاتهم، والمخضرمين منهم، وأكابر التابعين وأفضلهم، ومن يعد في التابعين ولم يصح سماع أحد منهم من الصحابة.

وتحدث في بقية أنواع هذا القطب، وهي خمسة وعشرون نوعا، عن رواية الأكابر عن الأصاغر، والمدَبَّج وما عداه من رواية الأقران بعضهم عن بعض، ومعرفة الإخوة والأخوات من العلماء والرواة، ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء، ورواية الأبناء عن الآباء، ومعرفة من اشترك في الرواية عنه راويان متقدم ومتأخر تباين وقت وفاتيهما تباينا شديدا، فحصل بينهما أمد بعيد، وإن كان المتأخر منهما غير معدود من معاصري الأول وذوي طبقته، ومعرفة من لم يرو عنه إلا راو واحد من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، ومعرفة من ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت متعددة، فظن من لا خبرة له بها أن تلك الأسماء أو النعوت لجماعة متفرقين، ومعرفة المفردات الآحاد من أسماء الصحابة ورواة الحديث والعلماء وألقابهم وكناهم، ومعرفة الأسماء والكنى، ومعرفة كنى المعروفين بالأسماء دون الكنى، ومعرفة ألقاب المحدثين ومن يُذكر معهم، ومعرفة المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، وما يتركب منهما من الأسماء والأنساب ونحوها، ومعرفة الرواة المتشابهين في الاسم والنسب، المتمايزين بالتقديم والتأخير في الابن والأب، ومعرفة المنسوبين إلى غير آبائهم، ومعرفة النسب التي باطنها على خلاف ظاهرها الذي هو السابق إلى الفهم منها، ومعرفة أسماء من أُبهم من الرواة، ومعرفة تواريخهم، ومعرفة الثقات والضعفاء منهم، ومعرفة من خلط في آخر عمره من الثقات، ومعرفة طبقات الرواة والعلماء، ومعرفة الموالي منهم. وخَتَم بالنوع الخامس والستين، وهو: معرفة أوطان الرواة وبلدانهم.

وقد جاء كلامه في هذه الأنواع على تنوعها وكثرتها؛ جامعا شاهدا له على ثقافته التاريخية الواسعة، ومعرفته الوافية بالرجال وما كتب حولهم.

فحُكم كل من الزركشي، وابن حجر على ابن الصلاح بأنه لم يرتب أنواع كتابه على الوضع المناسب غير مستقيم؛ إذ كيف يُعقل أن ابن الصلاح لم يرتب مواضيع الكتاب مسبقا في ذهنه وقد قضى في إملائه أزيد من ثلاثة أعوام[56]؟!

ولعل ما يفند هذا الزعم الذي ذكره الزركشي، وابن حجر، وطار بعدهما كل مطار، وقلدهما فيه غيرهما دون مزيد بحث أو روية؛ أنّ ابن الصلاح كان يشير أثناء عرضه لأنواع علم الحديث في كتابه إلى مواطن تأتي، وأخرى تجيء؛ إما بالتنصيص صراحة على موضع الذكر[57]، أو بالإشارة على وجه الإجمال إلى أنّ ذلك الموضوع سيعرضه لاحقا[58].

وفي ذلك دليل على أنه أثناء إملائه للكتاب كانت لديه خطة وتصور واضحان عما سيتحدث عنه، وهذا من دقة صناعته في التأليف.

ينضاف إلى ذلك أنَّ علماء الحديث لم يتفقوا على ترتيب معين لعرض مباحث العلم في كتبهم، فلكل مؤلِّف ترتيب يختص به[59]؛ فدل على أن ذلك الترتيب ليس من العلم، وإلا لكان واحدا عند جميعهم. وكذا كل علم يُتوجه إلى مطالعته تجد ترتيب مباحثه متخالفا؛ ألا ترى إلى أصول الفقه كيف تخالف ترتيب مباحثه بين طريقة الجمهور، وبين طريقة الحنفية؛ فدل على أنها صناعة في التأليف، والعلم واحد في نفسه.

كما أنّ هؤلاء الحفاظ رحمهم الله لم يأخذوا بعين الاعتبار المعيار الذي به وضع ابن الصلاح ترتيب كتابه، ألا وهو المعيار التعليمي التربوي، فكتاب ابن الصلاح كتاب تقعيد مدرسي؛ وأي كتاب مدرسي يخضع في ترتيب موضوعاته لمعيارين اثنين: الأول: المعيار المعرفي (= الإبستمولوجي)؛ والذي يعمل على تنظيم المادة المعرفية وترتيبها وفق خلفية المنطق الداخلي للعلم نفسه. والثاني، وهو الأهم في العملية التعليمية: المعيار التدريسي (= الديداكتيكي)؛ والذي يعمل على تنظيم المادة وفق سيرورات تعلمها وتمثلها من طرف المتعلم.

وسأعرض مثالا يدلل على صحة ما قلته: فقد بدأ ابن الصلاح كتابه بذكر الأقسام الكبرى للحديث، وهي: الصحيح، والحسن، والضعيف. وعرَّف الصحيح بأنه: (الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذا، ولا معللا)[60]. وبدأ به لدلالته التي ترجع إلى قيمته في النسق المصطلحي لعلم الحديث، وعنه تفرعت أنواع المقبول الأخرى، ثم ذكر الحديث الحسن، وأشار إلى اختلاف الناس في تعريفه، وعرض للرأي المختار عنده والذي يَفْصِلُ به الصحيح عن الحسن في درجات القبول، ثم انتقل إلى الحديث الضعيف وبين أنه الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح والحسن.

فناسب بعد ذلك أن يشرح مكونات التعريف، التي يتفق أو يختلف فيها الصحيح مع كل من الحسن والضعيف، فكان أول نوع ذكره بعد الأنواع الجامعة السابقة؛ النوع الرابع في كتابه وهو: المسند، وهو الشرط الأول في تعريف الصحيح، وذكر أقوالا ثلاثة في تعريفه، تتباين فيما بينها بين الرفع والاتصال، وقدمه على ما بعده نظرا للقول الأول والأخير فيه. فناسب أن يذكر بعد ذلك النوع الخامس: المتصل، وهو الشرط الثاني في تعريف الصحيح، ثم ناسب أن يذكر بعدهما ما ينتهي إليه السند، ماذا يسميه أهل الحديث؟ فكان النوع السادس: المرفوع، وبدأ به لالتصاقه بالنبي ﷺ. فإن قال له الطالب: فإن لم يُضَف الحديث إلى النبي ﷺ، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع السابع: الموقوف، وقدمه على غيره لشرف الصحبة، فإن قال له الطالب: فإن لم يُضف الحديث إلى الصحابي، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع الثامن: المقطوع. فإن قال له الطالب: هذا المسند، والمتصل، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع، قد عرفناها، فإن لم يكن الحديث متصلا ولا مسندا، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع التاسع: المرسل، وهو الذي وقع فيه السقط في آخر السند، حتى يستطيع تمييزه عن المتصل من جهة، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع من جهة ثانية. فإن قال له الطالب: وإن وقع السقط أثناء السند، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع العاشر: المنقطع، فإن قال له الطالب: فإن كان الساقط أكثر من راو، ماذا يسميه أهل الحديث؟ ذكر له النوع الحادي عشر: المعضل. وهكذا إلى بقية الأنواع الأخرى: المدلس، والشاذ، والمنكر... إلى آخر نوع في الكتاب، والتي تخدم وتوضح الأقسام الثلاثة الجامعة الأولى التي بنى عليها كتابه، والتي هي الأصول الكبرى التي عليها مدار علم الحديث. وإلى هذا يشير قول ابن الصلاح عقب ذكره لتعريف الحديث الصحيح: (وفي هذه الأوصاف احتراز عن المرسل، والمنقطع، والمعضل، والشاذ، وما فيه علة قادحة، وما في راويه نوع جرح. وهذه أنواع يأتي ذكرها إن شاء الله تبارك وتعالى)[61].

ويمكننا القول إذن: إن عرض ابن الصلاح للمادة العلمية في كتابه كان عرضا تعليميا مناسبا لقدرات المتعلمين، ومرتبا ترتيبا منطقيا، وبمهارة تربوية لا تُسَهِّل عمل الأستاذ فحسب، بل تعمل أيضا على تحسين طريقته في التعليم، كما تسهل على الطلاب عملية التعلم، وتدربهم على التفكير المنظم. وبذلك يكون ابن الصلاح «قد ذلل ما كان صعبا، ومهد الطريق أمام المبتدئين لاستيعاب علم مصطلح الحديث وفهمه، بعد أن كان عسير التناول، لا يدرك مراميه، ولا يستفيد من المصنفات فيه إلا المتمكنون، وأصبح كتابه بذلك مدخلا لمعرفة مبادئ هذا الفن، ومقدمة لكتب الأحاديث بما ضمنه من تعاريف مركزة للمصطلحات الحديثة التي يصادفها طالب الحديث في تلك الكتب»[62].

المبحث الثالث: الجواب عن الاعتراض الثاني: إهمال ابن الصلاح ذكر أنواع مستعملة عند أهل الحديث.

أما قول المعترضين: إن ابن الصلاح أهمل أنواعا مستعملة عند علماء الحديث.

فأقول: إن ابن الصلاح قد أشار في آخر مقدمة الكتاب أنّ الأنواع التي درسها في كتابه قابلة للتنويع العقلي إلى ما لا يحصى؛ إذ لا تحصى أحوال وصفات الرواة ولا المتون، وما من حالة ولا صفة إلا وهي بصدد أن تفرد بالذكر؛ فإذا هي نوع على حياله، ولكنه نصب من غير أرب[63].

وكأنّي بهذا الكلام من ابن الصلاح يردُّ به على منتقديه؛ فقد كان إجرائيا فيما قدمه من محتوى ومعارف حرص على أن تكون وظيفية، فلم يهتم بالتفريعات التي لا طائل تحتها؛ فقد كان على بينة مما ينبغي أن يتحدث عنه ويُفصل فيه، وما لا يراه جديرا بالذكر والدرس، وإنّما اهتم بأصول العلم وقواعده ومصطلحاته التي أعملها أهل الحديث وتواضعوا عليها، مما يسهم في إكساب الطالب المعارف الأساسية الدالة والمناسبة. ولهذا «كان من كَتَبَ في مصطلح الحديث عموما، وفي موضوع القواعد الحديثية خصوصا إنما قصد تقريب علم أصول الحديث للمبتدئين، وأنصاف المختصين»[64].

ومن الأمثلة التي ساقوها دليلا على صحة دعواهم، قولهم: إنه أهمل الحديث عن أنواع يستعملها أهل الحديث، مثل: القوي، والجيد، والمجود، والثابت، والصالح...

فأقول: إنَّ مراد ابن الصلاح من كتابه عموم أنواع علم الحديث، لا خصوص أنواع التقسيم[65]، وهذه الأنواع التي استدركوا إنما هي ألفاظ مستعملة عند أهل الحديث في المقبول، وأكثر تعلقها بالألفاظ المستعملة في الجرح والتعديل، فهي عائدة إما إلى ضبط الراوي أو عدالته، فآل الأمر في الأخير إلى شروط معرفة الصحيح والحسن والضعيف. لذلك نجد أن ابن حجر نفسه لم يذكر هذه الأنواع في كتابه "نخبة الفِكَر".

المبحث الرابع: الجواب عن الاعتراض الثالث: ذِكر ابن الصلاح أحكام أنواع ضمن نوع واحد.

أمّا قولهم: إن ابن الصلاح ذكر أحكام أنواع ضمن نوع واحد مع إمكان إفرادها بالذكر؛ فقد ذكرَ الغريب، والعزيز، والمشهور، والمتواتر في نوع واحد، وهي أربعة[66]؛ فهذا غير صحيح البته؛ فابن الصلاح تحدث في النوع الثلاثين من كتابه عن المشهور من الحديث[67]، وفي سياق حديثه أشار إلى المتواتر، الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وبين أنه لا تشمله صناعة أهل الحديث ولا يوجد في رواياتهم، فكيف نطلب منه ذكرا له وهو على غير طريقة المحدثين؟! ومن يُصنف في علم إنّما يذكر التقسيم عند أهله، لا ما عند غيرهم من أهل علم آخر. فذِكْرُه للمتواتر هنا جاء استطرادا، وإشارة مجملة.

وخص النوع الحادي والثلاثين لمعرفة الغريب والعزيز من الحديث، والناظر في كلامه في هذا النوع يجده كله منصبا على الحديث الغريب وأقسامه ليس غير، ولم يَرد للحديث العزيز ذكر إلا في النص الذي نقله عن أبي عبد الله ابن منده الأصبهاني (ت 470ه)، في مستهل كلامه في هذا النوع، وهو قوله: (الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريبا، فإذا روى عنهم رجلان وثلاثة، واشتركوا في حديث يسمى عزيزا، فإذا روى الجماعة عنهم حديثا سمي مشهورا)[68].

فهذا النص فيه ذكر للعزيز وللمشهور، وقد اقتضى السياق روايته كاملا، ومن ثم لم يعرض لهما ابن الصلاح بالدرس والبحث، وإنما كان الكلام كله خاصا بالحديث الغريب.

فكيف جاز للسيوطي القول: إن ابن الصلاح ذكر أربعة أحاديث في نوع واحد، والأمر بخلاف ذلك؟!

ومهما يكن الأمر، فإن مثل هذه المآخذ تمثل اختلافا في وجهات النظر في موضع يحتمل مثل هذا الاختلاف، وقد ظهر من عرضها أنها لا تُعد جوهرية، بل بعضها مبالغ فيه، ومن ثم لا تطعن في منهج ابن الصلاح في كتابه، والذي يُعد بحق منهجا فريدا في بابه، حاز قصب السبق به.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق بيانه يمكن القول: إنَّ كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصلاح، تفرد بميزات منهجية تأليفية جعلت منه إماما لكل من ألف بعده، ولعل أبرز هذه الخصائص المنهجية التي تم الوقوف عليها:

1- إن كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" لابن الصلاح ذخيرة من ذخائر التراث في علوم الحديث، وعمل علمي متفرد في منهجه وخصائصه؛

2- إن كتاب "معرفة أنواع علم الحديث" يُعتبر بحق علامة فارقة في تاريخ التأليف في علوم الحديث، إذ بلغ به صاحبه القمة، لذلك لم يُخْدم كتاب في علم الحديث مثلما خُدم كتاب ابن الصلاح؛

3- كان لابن الصلاح منهج فريد في تأليف الكتاب مزج فيه بين قواعد التدريس والمنطق الداخلي لعلم الحديث؛

4- استيعاب ابن الصلاح في كتابه لخلاصة ما دُون قبله في علم الحديث، «واستكماله بتعريفات توضيحية ذات فائدة جمة؛ منها: حسن اختياره أمثلة القواعد التي أحكمها في عروضه، وجودة تلخيصه لآراء من سبقه من المؤلفين في هذا الفن، ومنها كذلك دقة نقله، ونباهته في التعقيب على آراء أسلافه»[69]؛

5- جمع شتات علوم الحديث المتفرقة، وقد أجاد ابن الصلاح في توظيف هذا الجانب في أبحاث كتابه؛

6- الاهتمام بترتيب المادة المعرفية وفق منطق الترقي المعرفي الذي يراعي المنازل العقلية للطلاب ويلبي حاجاتهم وميولاتهم؛

7- أقام ابن الصلاح منهجه في تأليف كتابه على ثلاثة مرتكزات:

-وظيفية المعرفة؛

-تيسير انتفاع الطلبة بالكتاب؛

- التنويع في طرق التدريس.

وهذا الجهد، فما كان فيه من حق وصواب فهو من الله وحده، وما كان فيه من خطأ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه. وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

[1]- هو أبو عمرو تقي الدين عثمان بن أبي القاسم صلاحِ الدين عبد الرحمن بنِ عثمانَ بنِ موسى بنِ أبي نصر، الكُردي، النَّصْرِي، الشَّرَخَاني المولد، الشهْرُزُورِي الأصل، الموصلي النشأة، الدمشقي الدار والوفاة، الشافعي المذهب. المعروف بابن الصلاح، ولد سنة 577هـ، كانت له مشاركة في فنون عديدة؛ فقد كان أحد فضلاء عصره في التفسير، والحديث، والفقه، وأسماء الرجال. من مؤلفاته: "أدب المفتي والمستفتي"، و"حلية الإمام الشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس"، و"شرح مشكل الوسيط"، و"صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسَّقَط"، و"معرفة أنواع علم الحديث"، و"طبقات الفقهاء الشافعية"، و"وصل البلاغات الأربعة في الموطأ"، وغيرها. توفي في صباح يوم الأربعاء الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة 643هـ. تنظر ترجمته في: "وفيات الأعيان" لابن خلكان (243/3)، و"طبقات علماء الحديث" لابن عبد الهادي (214/4)، و"سير أعلام

النبلاء" للذهبي (140/23)، و"طبقات الشافعية" لابن كثير (ص: 782)، و"طبقات الشافعية الكبرى" للسبكي (326/8)، و"طبقات الحفاظ" للسيوطي (ص: 503)، و"طبقات المفسرين" للداوودي (382/1)، و"الدارس في تاريخ المدارس" للنعيمي (16/1)، و"الفتح المبين في طبقات الأصوليين" للمراغي (63/2).

[2]- "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، لابن جماعة، (ص: 26).

[3]- "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير"، لأحمد شاكر، (98/1).

[4]- "النكت على ابن الصلاح"، لبدر الدين الزركشي، (56/1-58).

[5]- "النكت على ابن الصلاح" (ص: 81-82)، و"نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر" (ص: 45-47)، كلاهما لابن حجر.

[6]- ينظر كلامه في: "تدريب الراوي" (59/1-61)، وفي "البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر" (242/1)، كلاهما للسيوطي.

[7]- "تصحيح الحديث عند ابن الصلاح"، لحمزة المليباري، (ص: 7).

[8]- وإلى هذا المعنى يشير ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث"، (ص: 255) بقوله: (ثم إنَّ هذا الكتاب مدخل إلى هذا الشأن، مفصح عن أصوله وفروعه، شارح لمصطلحات أهله ومقاصدهم ومهماتهم التي ينقص المحدثُ بالجهل بها نقصا فاحشا، فهو إن شاء الله جدير بأن تقدم العناية به).

[9]- قال ابن الصلاح واصفا ومؤرخا لزمن تأليفه لكتابه: (فحين كاد الباحثُ عن مشكِله لا يُلفي له كاشفا، والسائل عن علمه لا يَلقى به عارفا، من الله الكريم تبارك وتعالى عليَّ – وله الحمد أجمع – بكتاب: معرفة أنواع علم الحديث). "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 6).

[10]- "الحافظ الخطيب البغدادي وأثره في علوم الحديث"، لمحمود الطحان، (ص: 475).

[11]- "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، لأبي زكريا النووي، (108/1).

[12]- "أقصى الأمل والسول في علوم أحاديث الرسول"، لشهاب الدين الخُوَيّي، (ص: 61).

[13]- "ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة"، لابن رُشيد السبتي، (218/3).

[14]- "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، لبدر الدين ابن جماعة، (ص: 26).

[15]- "اختصار علوم الحديث"، لابن كثير، (95/1-96).

[16]- "النكت على مقدمة ابن الصلاح"، للزركشي، (9/1-10).

[17]- "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"، للأبناسي، (63/1).

[18]- "المقنع في علوم الحديث"، لابن الملقن، (39/1).

[19]- "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"، للعراقي، (ص: 17).

[20]- "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، لابن حجر، (ص: 45-46). وقد نقل السيوطي كلام ابن حجر هذا في "البحر الذي زخر" (235/1)، وفي "إتمام الدراية لقراء النِّقاية" (ص: 47)، حذو القدة بالقدة، دون أن يعزوه إليه.

[21]- من أشهر المنظومات لكتاب ابن الصلاح:

أ- "أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول"، لشمس الدين الخُوَيي (ت 693ه).

ب- "ألفية الحديث"، لأبي الفضل زين الدين العراقي (ت 806 ه).

ج- "المورد الأصفى في علم حديث المصطفى"، لمحمد بن عبد الرحمن البرشنسي (ت 808ه).

د- "الهداية في علم الرواية"، لشمس الدين بن الجزري (ت 833ه).

هـ- "نظم الدرر في علم الأثر"، لجلال الدين السيوطي (ت 911ه).

[22]- من أشهر المختصرات لكتاب ابن الصلاح:

أ- "إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق"، لمحي الدين النووي (ت 676ه).

ب- "الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح"، لتقي الدين ابن دقيق العيد (ت 702ه).

ج- "المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي"، لبدر الدين ابن جماعة (ت 733ه).

د- "الخلاصة في علوم الحديث"، للحسين بن عبد الله الطيبي (ت 743ه).

هـ- "الكافي في علوم الحديث"، لأبي الحسن علي بن عبد الله التبريزي (ت 746ه).

و- "اختصار علوم الحديث"، لأبي الفداء عماد الدين بن كثير (ت 774ه).

ز- "المقنع في علوم الحديث"، لأبي حفص سراج الدين ابن الملقن (ت 804ه).

ح- "المختصر في علم الأثر"، لمحي الدين الكافيجي (ت 879ه).

[23]- من أشهر الشروح والنكت على كتاب ابن الصلاح:

أ- "إصلاح ابن الصلاح"، لعلاء الدين مغلطاي (ت 762ه).

ب- "النكت على ابن الصلاح"، لبدر الدين الزركشي (ت 794ه).

ج- "محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح"، لسراج الدين البلقيني (ت 805ه).

د- "الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح"، لبرهان الدين الأبناسي (ت 806ه).

هـ- "التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح"، للعراقي (ت 806ه).

و- "النكت على كتاب ابن الصلاح"، لابن حجر العسقلاني (ت 852ه).

[24]- ككتاب "نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر" لابن حجر العسقلاني (ت 856ه)، والذي لا يعدو – من وجهة نظري – أن يكون مجرد اختصار، وابتكار ترتيب جديد لما جاء به ابن الصلاح في كتابه. وهو ما يومئ إليه قول ابن حجر في "نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، (ص: 45-47): (إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح [...] فجمع [...] كتابه المشهور، فهذب فنونه، وأملاه شيئا بعد شيء [...] فسألني بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك، فلخصته في أوراق لطيفة سميتها "نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر" على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته).

[25]- كما هو الشأن في التصانيف الجامعة التي أفردت مصطلح الحديث بالتأليف، مثل: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" لأبي محمد الرامهرمزي (ت 360ه)، و"معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه" لأبي عبد الله الحاكم (ت 405ه)، و"الكفاية في علوم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" كلاهما لأبي بكر الخطيب (ت 463ه). فقد كان طابع الجمع في هذه التآليف بارزا ظاهرا؛ فقد عمد المصنفون لها إلى نقل أقوال أئمة الفن في كل مسألة مسندة، ووضعوا لكل مجموعة منها عنوانا يدل على مضمونها، معتمدين على فهم القارئ لإدراك مراميها، سوى شيء يسير من الإيضاح والمناقشة. ينظر: "منهج النقد في علوم الحديث"، لنور الدين عتر، (ص: 66-68).

[26]- تميز عصر ابن الصلاح بتشييد المدارس الحديثية لأول مرة في تاريخ الحضارة الإسلامية؛ فأنشئت أول مدرسة للحديث في دمشق تحقيقا لرغبة الملك نور الدين زَنكي (ت 569ه)، وحملت اسم المدرسة النورية، ["التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية"، لابن الأثير، (ص: 172)]. ومن أشهر تلك المدارس دار الحديث الأشرفية، التي تنسب إلى بانيها الملك الأشرف مظفر الدين موسى بن أيوب (ت 635ه)، والتي افتتحت في النصف من شعبان سنة 630ه، وأول من ولي مشيختها أبو عمرو ابن الصلاح، وهو الذي صنف كِتَابَ وقفها، وبقي مدرسا فيها مدة ثلاث عشرة عاما. ["الدارس في تاريخ المدارس"، للنعيمي، (1/15-16)].

وما من شك أنه مع وجود هذه المدارس احتيج إلى وضع كتب مختصرة في علم الحديث تُدرس لطلابها، ترتكز على قاعدة التيسير والتخفيف لتناسب حال الطلاب، وذلك بالانتقال بعلم الحديث من المعرفة العالمة (= المصادر والنصوص الأصلية)، إلى المعرفة المدرسة (= الكتاب المدرسي).

[27]- أقصد بالشكل القالب اللغوي، أو الصورة الصوتية التي يتكون منها اللفظ أو الألفاظ التي تحمل المفهوم.

[28]- أقصد بالمفهوم البناء الفكري أو الصورة الذهنية للشكل.

[29]- أقصد بالميدان المجال المعرفي الخاص الذي يستخدم فيه المصطلح؛ فمفهوم المصطلح الواحد يختلف باختلاف المجالات التي يُستعمل فيها، ومثال ذلك الحديث المرسل؛ فللمرسل تعريف لدى المحدثين يختلف في بعض الوجوه عن تعريف الفقهاء والأصوليين له، فصورته التي لا خلاف فيها بين المحدثين: "حديث التابعي الكبير إذا لقي جماعة من الصحابة إذا قال: قال رسول الله ﷺ". فإذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي فكان فيه رواية راو لم يسمع من المذكور فوقه، فذلك لا يسمى مرسلا؛ فالإرسال مخصوص لدى المحدثين بالتابعين، ويسمى الحديث منقطعا إذا كان من سقط ذكره قبل الوصول إلى التابعي شخصا واحدا، فإن كان أكثر من واحد سمي معضلا. قال ابن الصلاح: (المعروف في الفقه وأصوله أنَّ كل ذلك يسمى مرسلا)، فالمرسل لدى الفقهاء والأصوليين هو حديث سقط منه أحد رواته مطلقا ولو كان صحابيا، كان يروي صحابي عن صحابي آخر عن رسول الله ﷺ، فيذكر الحديث دون ذكر الصحابي الذي سمعه من النبي ﷺ، ولكن ابن الصلاح لا يرى هذا من الإرسال، ويقول: (ثم إنّا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأنَّ ذلك في حكم

الموصول المسند؛ لأنَّ روايتهم عن الصحابة والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول). يراجع: مبحث المرسل من كتاب "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 51-56). وللاستزادة أكثر في الموضوع ينظر: "نظرات حول مصطلحات حديثية"، لحسين أبو لبابة، (1/417-427).

30- "تأملات في المصطلح الحديثي نشأة ومصادرا"، لفاروق حمادة، (1/414).

31- للتوسع أكثر في الموضوع ينظر: "منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي"، لأكرم ضياء العمري.

32- ينظر مثالا لذلك: "مصطلح التاريخ"، لأسد رستم؛ فقد نقل كلام ابن الصلاح بحذافيره. وكان هدفه جمع أصول الرواية التاريخية، معتمدا على قواعد مصطلح الحديث، واعترف بأنها أصح طريقة علمية حديثة لتصحيح الأخبار.

33- مثل: محمود الطحان في كتابه: "تيسر مصطلح الحديث"، (ص: 13).

34- "النكت على ابن الصلاح"، لابن حجر، (ص: 82).

35- وهو محمد أبو شهبة (ت 1403ه) في كتابه: "الوسيط في علوم ومصطلح الحديث"، (ص: 32).

36- "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي"، للسيوطي، (1/60).

37- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 11).

38- نفسه، (ص: 120).

39- وهي: السماع من لفظ الشيخ، والقراءة عليه، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية بالكتب، والوجادة. وفي كل قسم من هذه الأقسام يذكر عدة أنواع وتفريعات مما يندرج تحته. ينظر: "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 132-181).

40- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 183).

41- نفسه، (ص: 183).

42- أوصلها إلى ستة عشر. ينظر: "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 184-208).

43- إن المبادئ والقواعد التي ساقها ابن الصلاح هنا تعتبر منهجا صارما في كتابة العلم وضبطه، وهي في غاية الأهمية لعلم التحقيق؛ إذ إنها ترشد المحقق إلى كثير من الأمور التي يحتاج إليها في التحقيق، ابتداء من كيفية التعرف على قراءة الخط، والاهتمام بدراسة صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه، وانتهاء بوضع الفهارس، وبيان كيفية استعمال الاختصارات والرموز، بحيث تكون واضحة. وهي قواعد طبقها علماء الحديث في كتبهم تطبيقا عمليا، وبقي منهجا لمن جاء بعدهم. ينظر تفصيل ذلك في: "تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث"، للصادق الغرياني.

44- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 208).

45- نفسه، (ص: 210).

46- نفسه، (ص: 236).

47- نفسه، (ص: 236).

48- نفسه، (ص: 245).

49- نفسه، (ص: 245).

50- "الصعوبات التي يواجهها الطلبة في مساق علوم الحديث أسبابها وعلاجها"، لعبد العزيز شاكر حمدان الكبيسي، (ص: 271).

51- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 251).

52- نفسه، (ص: 255). يريد ابن الصلاح أن كتابه يُعتبر المدخل إلى كل ما يتعلق بعلم الحديث وآدابه، فقد قدم فيه كل ما يحتاج إليه المحدث ليصح تحمله وأداؤه، لذلك وجب فهمه والعمل به، وأنَّ من قصر في الإحاطة بما فيه فقد أدخل على نفسه نقصا فاحشا لا يجعله أهلا للتحديث أو السماع.

53- "نظرات في المصطلح والمنهج"، للشاهد البوشيخي، (ص: 15).

54- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 256).

55- نفسه، (ص: 272).

56- جاء في نسخة مراد ملا – تركيا MURADMOLLA لكتاب ابن الصلاح أنه أملاه في مجالس صادف أولها يوم الجمعة السابع من شهر رمضان سنة ثلاثين وستمائة. وأنه فرغ من إملائه بين صلاتي يوم الجمعة، آخر المحرم من سنة أربع وثلاثين وستمائة. ومن عجيب ما أشارت إليه هذه النسخة أن ابن الصلاح أملى مقدمة كتابه بعد فراغه منه، وكان ذلك يوم الأحد ثاني صفر من سنة أربع وثلاثين وستمائة.

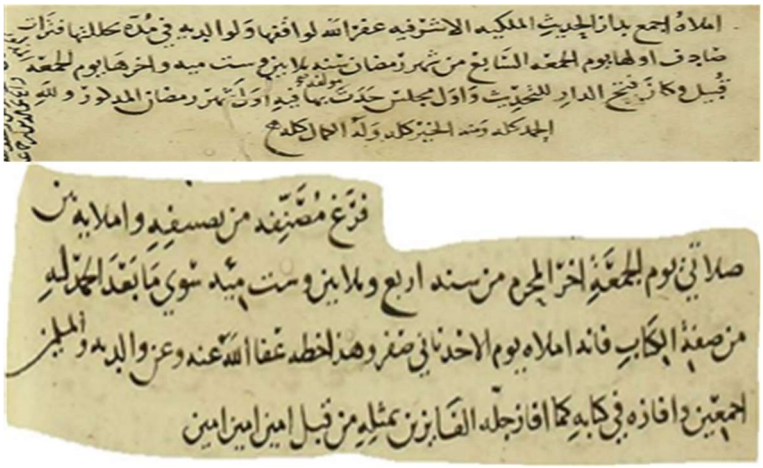

[57]- ومن ذلك قوله مثلا: (ولهذا الفصل تعلق بفصل زيادة الثقة في الحديث، وسيأتي إن شاء الله تعالى)،"علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 72).
وقوله: (وهذا بعيد جدا، وهو إما زلة عالم، أو مُتأولٌ على أنّه أراد الرواية على سبيل الوجادة التي يأتي شرحها) "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 177)، ونحوه قوله: (وكما يأتي ذكره إن شاء الله تعالى في النوع الذي يليه)، "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 288).

[58]- تنظر أمثلة ذلك في: "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 12-52-99-102-132-144-169-192).

[59]- للوقوف على صدق هذا الكلام يراجع ترتيب مباحث العلم عند كل من الرامهرمزي في كتابه: "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي"، والحاكم في كتابه: "معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه"، والخطيب البغدادي في كتابيه: "الكفاية في علوم الرواية"، و"الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع"، والقاضي عياض في كتابه: "الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع".

[60]- "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 11-12).

[61]- نفسه، (ص: 12).

[62]- "تصحيح الحديث عند الإمام ابن الصلاح – دراسة نقدية"، حمزة عبد الله المليباري، (ص: 7-8).

[63]- ينظر: "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 11).

[64]- "التراجم المعلة: دراسة تأصيلية لبنية تراجم الرواة بالنظر لأحوال الراوي ومروياته وموقف النقد منهما"، لأحمد البدري البشابشة، (ص: 229).

[65]- قال ابن الصلاح في "علوم الحديث"، (ص: 42): (والملحوظ فيما نورده من الأنواع عموم أنواع علوم الحديث، لا خصوص أنواع التقسيم).

[66]- ينظر: "تدريب الراوي"، للسيوطي، (61/1).

[67]- ينظر: "علوم الحديث"، لابن الصلاح، (ص: 265).

[68]- نفسه، (ص: 270).

[69]- "تاريخ علوم الحديث الشريف في المشرق والمغرب"، لمحمد المختار ولد أباه، (ص: 398).